اقتصاد

نواب في مجلس الشعب: مسؤولون عن التوزيع يستخدمون أسماء وهمية للحصول على المازوت ويبيعونه في السوق السوداء

وزير النفط: غير صحيح أن استيراد المشتقات النفطية محصور بأشخاص لهم نفوذ

الوطن

طلب أعضاء مجلس الشعب من وزير النفط والثروة المعدنية إيجاد حلول جذرية وسريعة لمشكلة توزيع مادة المازوت على المواطنين باعتبارها الهم الأول للمواطن خلال فصل الشتاء، مع تأكيد ضرورة محاسبة مهربي المشتقات النفطية والحد من سرقات المحروقات في العديد من المحافظات إضافة إلى التقليل قدر الإمكان من الاختناقات على محطات الوقود.

وخلال الجلسة صرح عضو مجلس الشعب محمود دياب عن نوع جديد من الفساد يكمن بلجوء بعض الشخصيات المعنية بتوزيع مادة المازوت المنزلي إلى تسجيل أسماء وهمية لمواطنين على أنهم حصلوا على المادة بغية بيعها بالسوق السوداء، على حين طالب آخرون بتشديد الرقابة على محطات توزيع المحروقات وتنظيم الضبوط الرادعة بحق المخالفين.

بدوره عضو المجلس محمد بخيت أكد ضرورة وضع حد للسوق السوداء للمادة المازوت وزيادة الرقابة والإشراف على توزيعها بشكل مباشر، إضافة إلى تزويد محطات توليد الطاقة الكهربائية بالوقود اللازم للتخفيف قدر الإمكان من تقنين الكهرباء مع تأكيد زيادة مخصصات محافظة ريف دمشق من مادة المازوت والإسراع بتوزيعها على المواطنين نظراً إلى طقسها البارد واحتمال انقطاع بعض الطرقات بسبب الثلوج.

وأوضح عضو المجلس محمد الخبي أن سعر أسطوانة الغاز في مدينة درعا بلغ ٦٠٠٠ ليرة وليتر المازوت والبنزين وصل إلى نحو ٣٧٥ ليرة، مطالباً بوضع حد لتلاعب بعض أصحاب محطات الوقود بالعدادات وخاصة أنه لا يوجد وأي كازية عداداتها نظامية إلا كازيات الحكومة.

وأشار العضو جورج نخلة إلى ضرورة التنسيق بين الحكومة ومجلس الشعب عند اتخاذ قرارات تتعلق برفع أسعار المشتقات النفطية وفتح المجال أمام الجميع لاستيرادها وعدم حصرها ببعض الأشخاص.

بدوره العضو جمال رابعة رأى أن حل مشكلة قلة أعداد محطات الوقود يتم من خلال شراء محطات تعبئة متنقلة يتم تصنيعها في إيران ويمكن وضعها في أي مكان ونقلها حين انتفاء الحاجة إليها إلى جهة أخرى وذلك من خلال الخط الائتماني الإيراني.

هذا وتركزت مداخلات الأعضاء حول ضرورة زيادة مخصصات محافظات حلب ودرعا من مادة المازوت والتوسع بإحداث وحدات تعبئة متنقلة للغاز المنزلي في جميع المناطق، وإعادة تأهيل حقول النفط التي تمت إعادة الأمن والاستقرار إليها.

ودعا البعض إلى إيجاد آلية لاستجرار مادة المازوت لأصحاب مخابر التحليل الطبي ومراكز التصوير الشعاعي لتمكينهم من ممارسة عملهم بالشكل الأمثل، إضافة إلى زيادة محطات الوقود العاملة على الطريق بين دمشق واللاذقية وتوفير مادة المازوت حتى لا يلجأ الأهالي إلى قطع الأشجار لأغراض التدفئة.

بدوره نفى وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس كل ما يشاع حول حصر استيراد المشتقات النفطية بأشخاص لهم نفوذهم وفق ما صرح به أعضاء المجلس، مؤكداً أن عملية استيراد وشراء المشتقات النفطية تتم حصراً عن طريق مكتب تسويق النفط العائد لمجلس الوزراء من خلال الإعلان عن مناقصات بهذا الخصوص وعبر لجنة النفط التي تقر كل الإرساءات. مؤكد أن ما جرى حول السماح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية يعتبر تجربة فاشلة ولا يمكن تكرارها هذا العام.

وأضاف: إن وضع المشتقات النفطية مقبول بشكل عام وإلى تحسن خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن كمية الإنتاج الحالية من النفط تقدر بنحو ١٠ آلاف برميل يومياً ونحو ١٢ مليون متر مكعب من الغاز مع إمكانية إنتاج مليوني متر مكعب من المادة عن طريق حقل الشاعر بريف حمص فور تحسن الظروف الأمنية حيث إن جزءاً من خط الغاز المرتبط به يقع تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية المسلحة، مبيناً أن وزارة النفط والثروة المعدنية تزود وزارة الكهرباء بنحو ٤ آلاف طن فيول يومياً و١٢ مليون متر مكعب من الغاز لأغراض توليد الطاقة الكهربائية.

وعلى هامش الجلسة علمت «الوطن» من مصدر مطلع أن هناك مطالبة من أعضاء المجلس باستجواب كل من وزير الكهرباء والنفط تحت القبة، توضحاً للعديد من الأمور على حد قول المصدر.

ولدى الاستفسار عن الأمر بيّن عضو مجلس الشعب مجيب الدندن لـ«الوطن» أن الاستجواب هو حق دستوري لأي عضو من أعضاء مجلس الشعب وله الحق بأن يتقدم بطلب خطي مبيناً السبب، لافتاً إلى أن المطالبة شيء والاستجواب شيء، المهم أن تكون هناك معطيات تؤكد طلب الاستجواب الذي يرتبط بشروط، وبناء عليه يتم تبليغ الحكومة والوزير.

وعن اللقاء مع وزير النفط قال الدندن: إن المواد والمشتقات النفطية أصبحت بعد رفع أسعارها غير مدعومة تقريباً الأمر الذي يتطلب من الحكومة توفير المادة ومعالجة وسد الثغرات التي أرهقت المواطن في العام الماضي. مشيراً إلى أن المشكلة الحالية التي نعانيها هي منح التراخيص وهذه مشكلة كبيرة ولكن هي ليست محصورة في النفط، مؤكداً ضرورة إيجاد حل لها.

بدوره أشار الوزير إلى أنه تمت زيادة مخصصات محافظة حلب من مادة المازوت مؤخراً حيث وصل عدد الطلبات إلى نحو ٣٤ طلباً يومياً، إضافة إلى تأمين كفايتها من مادتي الغاز والبنزين، مبيناً ضرورة ضبط عملية توزيع المشتقات النفطية في محافظة حماة بعد ورود عدة شكاوى حول عدم كفاية المخصصات علما أن ما يصل إليها يومياً يعادل مستحقات محافظتي دمشق وريف دمشق.

وفيما يخص محافظة ريف دمشق بيّن الوزير أنه تمت دراسة حاجة المحافظة من المادة وعلى أساسها تتم عمليات توزيع ٢٠٠ لتر خلال عام ٢٠١٥ و٢٠٠ لتر في العام القادم لكل أسرة مع إمكانية زيادة هذه المخصصات بالتنسيق مع المحافظة، مشيراً إلى أن وضع المحروقات في درعا مقبول حيث يتم تزويد المدينة بـ٧ طلبات مازوت و٣ طلبات بنزين، إضافة إلى وجود وحدة للغاز المنزلي في مدينة الصنمين.

وأشار إلى أن عدد محطات الوقود العاملة في مدينة دمشق يبلغ نحو ١٨ محطة حالياً معظمها عامة وأن الوزارة وقعت مذكرة تفاهم مع المحافظة لإنشاء ١٠ محطات جديدة تم تنفيذ ٤ منها و٦ قيد التنفيذ، علماً أن الوزارة جاهزة لإنشاء محطات جديدة في جميع المحافظات فور توافر الأماكن المناسبة.

وزير الأشغال لـ«الوطن»: معالجة المشاريع الخاسرة في الحكومة «قريباً»

الوطن

تعكف الحكومة حالياً على وضع الآلية الخاصة بتحديد المشاريع الانشائية الخاسرة في مختلف الوزارات والجهات العامة، وذلك من خلال دراسة إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة التي تعد من لجنة خاصة شكلت في وزارة الاشغال العامة برئاسة الوزير، مهمتها دراسة إعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة والجاري تنفيذها من مؤسسات وشركات الانشاءات العامة، حيث جاء تشكيل هذه اللجنة استنادا إلى توصية اللجنة الاقتصادية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن وزير الأشغال العامة حسين عرنوس أن الوزارة وضعت الخطوط العامة والعريضة الخاصة بإعادة التوازن السعري للمشاريع الخاسرة من خلال الدراسة التي أعدتها لجنة تشكلت بهذا الخصوص والتي ستعالج هذه المشاريع في مختلف وزارات الدولة. مضيفاً بأن الحكومة سوف تضع الآلية الواضحة لهذا الدراسة، كما يقع على عاتق الوزارات المعنية الأخرى تحديد مشاريعها المتعثرة مع تحديد للمشاريع التي تقع في المناطق الساخنة والتي تنطبق عليها هذه الآلية وهذه الشروط.

وأوضح عرنوس لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل على استكمال هذه المشاريع لكونها تتبع للعديد من الوزارات وان الشركات الانشائية العامة التابعة للوزارة لديها الكثير من المشاريع الخاصة بها إضافة إلى مشاريع مع جميع الجهات العامة. مبيناً أن الوزارة بغض النظر عن هذه الدراسة والآلية، تقوم بمعالجة المشاريع الخاسرة باستمرار.

وكانت الوزارة طالبت الشركات الانشائية التابعة للوزارة بمتابعة دراسة موضوع إعادة التوازن السعري لجميع عقود الشركات التي تأثرت بالأحداث الجارية إلى جانب إعادة التوازن السعري لعقود الشركة التي تأثرت بالأحداث وكان وزير الأشغال العامة لفت ضمن هذا الاطار إلى وجود الكثير من الخسائر والمشاكل والأضرار في قطاع المقاولات التي وصلت إلى مستويات لا يمكن تعويضها إلا أن الحكومة ستكون متوازنة في معالجة هذه المشاكل عبر حزمة من التشريعات الجديدة القادمة لضمان حقوق المقاولين وكشف عن تأخر إصدار بعض التشريعات قبل التي كان من المؤمل أن تنجز قبل المؤتمر مثل قانون فسخ العقود وبلاغات أخرى إلا أن ظروف الحكومة لم تساعد على ذلك.

بدوره رئيس نقابة المقاولين في سورية محمد رمضان بين ضمن هذا الإطار أن قطاع المقاولات مازال ينتظر صدور قرار فسخ العقود الذي تم رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء والمنتظر أن يصدر كمرسوم حيث سيعمل المرسوم الجديد على معالجة المشاريع المتعثرة إضافة إلى مهام اللجنة الخاصة بالتوازن السعري حيث ينص المرسوم في بعض بنوده على إمكانية تقديم سعر جديد عن الأعمال المتبقية للمشروع ومنحه فروق أسعار عن الأعمال المنفذة فقط أو يلغى عقده في حال لم يتمكن من تقديم أسعار جديدة بعد أن يتنازل عن فوات الأرباح عن العقود أو الأعمال غير المنفذة أو يتنازل عن فارق السعر لهذه المشاريع عبر وكالة لدى كاتب العدل حيث ترتبط كل هذه الخيارات بصدور المرسوم والتصديق عليه.

«الحبوب» لـ«الوطن»: ٣٠٠ ألف طن من أقماح الحسكة وصلت إلى دمشق ومحافظات أخرى

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب في وزارة التجارة الداخلية ماجد الحميدان لـ«الوطن» عن شحن نحو ٣٠٠ ألف طن من أقماح محافظة الحسكة إلى دمشق والعديد من المحافظات أهمها طرطوس التي تم شحن نحو ٤٥ ألف طن إليها ومحافظات حلب وحماة وحمص بهدف تحقيق التوازن في مخازين الأقماح بين المحافظات وأن عمليات الشحن ما زالت مستمرة رغم صعوبات عمليات النقل بسبب الظروف الأمنية ومخاطر الطرقات مبيناً أن محافظة الحسكة ما زالت تحتفظ بأكثر من ٢٥٠ ألف طن من القمح المخزن من المواسم السابقة.

وأن شحن كمية ٤٥ ألف طن من أقماح الموسم الحالي من محافظة الحسكة قبل البدء بعمليات الصيانة والتشدير والتعقيم حقق وفراً للمؤسسة تجاوز ١٠٠ مليون ل. س حيث تمثل هذه الكميات ما يعادل نحو ٢٨١ كدساً وأن كلفة تشدير الكدس الواحد تصل إلى ٣٥٠ ألف ل.س.

كما بيّن الحميدان بأن المؤسسة وبعد أن شارفت عمليات توريد محصول القمح للموسم الحالي على الانتهاء بدأت بشراء محاصيل القمح للمواسم السابقة وبنفس الأسعار التي كانت محددة لتلك المواسم حيث يجري شراء طن القمح الطري من الموسم السابق بـ٤٤ ألف ل.س و٤٥ ألف ل.س للقمح القاسي مضافاً إليها ٥١,٢٠٠ ل.س كأجور نقل ليصبح السعر النهائي للطن من القمح الطري ٩٥,٢٠٠ ل.س و٩٦,٢٠٠ ل.س، وعن الجهات الخاصة والمخولة بعمليات الشراء ونقل هذه المحاصيل أوضح أن عمليات النقل والشحن متاحة لمن يرغب بنقل هذه الكميات إلى مراكز المؤسسة وفق الأسعار والأجور المحددة وأن المؤسسة مستعدة لاستقبال أي كميات تصل إلى مراكزها، منوهاً إلى أن هذا لا يعني توقف عمليات التوريد بشكل نهائي للموسم الحالي حيث هناك العديد من المحافظات التي تأخرت فيها أعمال الحصاد وجني المحصول وعمليات نقله وتسويقه بسبب الظروف الأمنية لبعض المناطق فيها وخاصة في محافظة درعا التي ما زال من المنتظر وصول كميات إضافية منها وكذلك العديد من المحافظات والمناطق وأن المؤسسة مستمرة بفتح أبوابها حتى آخر كيلو من القمح يمكن تسويقه.

وأشار الحميدان في حديثه لـ«الوطن» بأن إجمالي الكميات المسوقة من الأقماح للموسم الحالي بلغت ٤٤٨ ألف طن من القمح ونحو ٩٦ ألف طن من الشعير معظمها جاءت من محافظة الحسكة ثم محافظة حماة التي جاءت في المرتبة الثانية بحجم التسويق ثم حمص وأن جميع المبالغ المستحقة للفلاحين جرى تسديدها حيث تم تخصيص ١٩ مليار ل.س لمحافظة الحسكة تم صرف معظمها عبر فروع المصرف الزراعي الموجودة في المحافظة والبالغ عددها ١٩ فرعاً وأن أي عملية تأخير في صرف قيمة أي كمية هي حالة فردية وغالباً ما تكون متعلقة بالفلاح نفسه لجهة عدم استكمال بعض الثبوتيات والأوراق المطلوبة منه.

وعن جاهزية المؤسسة لتخزين الموسم الحالي أفاد أن المؤسسة كانت قد جهزت جميع مستلزمات عمليات التخزين وأنجزت معظم عمليات تشدير وصيانة وتعقيم المخازين قبل حلول فصل الشتاء.

وفد اقتصادي سوري في بولندا

الوطن

بحث وفد صناعي واقتصادي سوري يزور بولندا العلاقات الاقتصادية المتبادلة وتعاطف الحكومة البولندية مع سورية حكومة وشعبا ورفضهم الحرب الكونية الظالمة عليها.

وقدم الوفد السوري الممثل بغرفة تجارة دمشق وغرفة صناعة دمشق وريفها وهيئة الاستثمار؛ عرضاً عن مختلف المجالات الصناعية السورية الخاصة والعامة ودور غرف الصناعة والتجارة ودور هيئة الاستثمار في تشجيع المستثمرين البولونيين للاستثمار في سورية. كما قدم الجانب البولوني شرحاً مفصلاً عن المنتجات الهندسية والكيميائية والغذائية البولونية.

بدوره قدم القائم بأعمال السفارة السورية بوارسو إدريس ميا شرحاً مفصلاً عن المنتجات الهندسية والميكانيكية والصناعات الغذائية البولندية، وفي نهاية اللقاء دعا ميا الوفد الاقتصادي السوري للقاء مع الجانب البولوني وفق البرنامج المعد مسبقاً والاطلاع على التجربة الصناعية والاقتصادية البولونية وزيارة معالم مدينة وارسو، كما أقام ميا مأدبة غداء على شرف الوفد.

كما اجتمع الوفد الاقتصادي السوري مع رجل الأعمال السوري غازي عبدالله حيث عرض تجربته الناجحة في مجال الاستثمار والتجارة في بولندا والسمعة الجيدة التي يتمتع بها رجال الأعمال السوريون في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية البولندية.

كما عبر غازي عبدالله عن رغبته في المساهمة بكل الوسائل الممكنة للتخفيف من الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية الظالمة المفروضة من الاتحاد الأوروبي على سورية.

يشار إلى أن هذه الزيارة تستمر لمدة أسبوع بدعوة من غرفة التجارة البولندية. ويترأس الوفد السوري معاون وزير الصناعة نضال فلوح بمشاركة مديرة هيئة الاستثمار هالة غزال مع القائم بأعمال السفارة السورية بوارسو الدكتور إدريس ميا وأعضاء من مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها.

«السورية للتأمين» تضع شروطها لتأمين بطاقة الصراف الآلي: إثبات سرقتها وضياعها واستجرار المال منها بالاحتيال أو العنف

محمد راكان مصطفى

أصدرت المؤسسة السورية للتأمين شروط تأمين بطاقة الصراف الآلي، التي سوف تقوم المؤسسة من خلالها بتغطية الضرر الذي يقع على البطاقة لمن يؤمن عليها.

وحددت المؤسسة الأخطار والتغطيات المغطاة بالعقد هي سرقة البطاقة من صاحب البطاقة بالطرق الاحتيالية كافة واستعمالها واستجرار مبالغ مالية من الصرافات، إضافة إلى سرقة البطاقة من مالكها بالعنف أو القوة واستعمالها لاستجرار مبالغ مالية من الصرافات، كما شملت التغطيات المشمولة بالعقد ضياع البطاقة إذا أدى إلى استعمالها واستجرار مبالغ مالية من الصرافات.

واشترطت المؤسسة في بوليصة التأمين على بطاقة الصراف الآلي عدة شروط، منها أن يقوم المؤمن بإعلام المصرف فور وقوع الحادث بجميع طرق الاتصال، إضافة إلى تنظيم ضبط شرطة بالحادث فور وقوع الحادث، وإعلام المؤسسة خلال مدة أقصاها ٢٤ ساعة من وقوع الحادث، كما اشترطت البوليصة على المؤمن له إثبات وبيان المبالغ المستجرة خلال فترة الحادث بوثائق من المصرف.

وأوضحت الشروط التي وضعتها المؤسسة واجبات المؤمن له بألا يقوم باستخدام البطاقة إلا بعد التأكد من صلاحية جهاز الصراف، وعدم استعمال البطاقة إلا بعد التأكد من مفاتيح وأزرار وجهاز الصراف بأنها طبيعية ولا يوجد ما يشوب على البطاقة، وأكدت الحرص في كتابة كلمة السر وخاصة إذا كان هناك أشخاص بالقرب من جهاز الصراف.

واستثنت الشروط بعض الحالات التي قد يتم حدوثها من البوليصة ومنها سرقة البطاقة واستعمالها من الأقارب غير المشمولين بالتأمين، وإعطاء البطاقة للأقارب أو الغير بشكل ودي لاستجرار المبالغ من الصرافات في حال تمت سرقتها، إضافة إلى أن التأخر في إعلام المصرف والمؤسسة يفقد الحق بالتعويض.

يشار إلى أن المؤسسة إضافة لإطلاق منتج التأمين على بطاقات الصراف الآلي قامت بمنح تغطية خطر الشغب والإضرابات التي يتعرض لها الطلاب داخل المدرسة أو الزيارات العلمية والرياضية والترفيهية، وإطلاق منتج لتغطية أخطار الاستثمار، ومنح تغطية خطر الشغب والإضراب والإضرابات الشعبية والأعمال الإرهابية المسلحة والاعتداءات والأعمال التي تقوم بها المجموعات الإرهابية في المنشآت والممتلكات العامة والخاصة (داخل وخارج المدن في المناطق الآمنة) وعقود حماية الأسرة (داخل وخارج المدن في المناطق الآمنة)، إضافة إلى إطلاق منتج تأمين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإبرام اتفاقية إعادة مع شركات وطنية وتفعيل تقاسم المخاطر مع شركات التأمين المحلية، وإصدار مناقصة لتهجير بيانات المؤسسة السابقة ووضعها على قاعدة بيانات جديدة.

خطة حماة زراعة ٣٥ ألف هكتار بالقمح

محمد أحمد خبازي

وضعت مديرية زراعة حماة في خطتها الزراعية للموسم الزراعي القادم زراعة مساحة ٣٤ ألفاً و٩٧٧ هكتارا بمحصول القمح منها ٢٢ ألفاً و٧٦٤ هكتاراً مروية و١٢ ألفاً و٢١٣هكتاراً بعلية.

وذكر المهندس موفق النجار رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بمديرية زراعة حماة، أن مديرية الزراعة بدأت بمنح التراخيص الزراعية للفلاحين من خلال لجان مشكلة في الوحدات الإرشادية للبدء بعمليات الزراعة الشتوية للموسم الحالي، وأن الخطة الزراعية مرتكزة هذا الموسم على زراعة القمح بنوعيه القاسي والطري في مناطق مختلفة في حماة ومحردة وصوران وسلمية وصبورة والحمراء ومصياف وحر بنفسه.

وقال: إن الخطة تتضمن أيضاً زراعة ١٣٥ ألفاً و٩٤٩ هكتاراً من الشعير منها ٨٥٥١ هكتاراً مروية و١٢٧٣٩٨هكتاراً بعلية، وإن موسم الأمطار المبكرة خلال شهر تشرين الأول الحالي جاء مبشراً لكي يباشر المزارعون بأعمال زراعة القمح والشعير، ولاسيما في المناطق الغربية كمنطقة مصياف.

وقد تم توزيع الخطة على الدوائر لاتخاذ الإجراءات لتسهيل معاملات المزارعين وتأمين مستلزمات الإنتاج.

ونصح المهندس النجار المزارعين باعتماد أصناف القمح والشعير التي يتم توزيعها من قبل المؤسسة العامة لإكثار البذار نظراً لقدرتها الكبيرة على التأقلم مع كل المناخات في مناطق الاستقرار الموجود بالمحافظة من جهة، ومن أخرى قدرتها الإنتاجية العالية، داعيا المزارعين إلى ضرورة اعتماد الأساليب الحديثة في كل مراحل عمليات خدمة المحصول من فلاحة وتسميد ومكافحة.

وقد تضمنت خطة مديرية الزراعة للموسم الزراعي الماضي، زراعة ٣٤ ألفاً و١٤٢ هكتاراً من القمح منها ٢١ ألفاً و٨٤٧ هكتاراً من القمح المروي و١٢ ألفاً و٢٩٥ هكتاراً من القمح البعل، وزراعة ١٣٤ ألفاً و٩٥٦ هكتاراً من الشعير، منها ٨٢٩٤ هكتاراً مروية و١٢٦٦٦٢ هكتاراً بعلية.